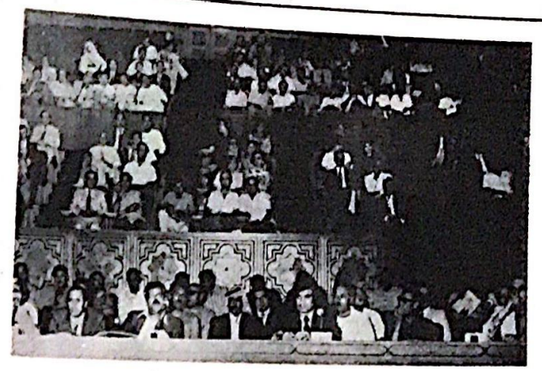

بعد ان اصطدمت محاولات البعض لاستجرار المجلس الوطني ، بشكل او باخر ، الى اتخاذ موقف يتيح للجنة التنفيذية الذهاب الى جنيف .. بعد ان أصطدمت هذه المحاولات بصمود وصلابة الموقف الثوري الفلسطيني داخل المجلس كما عبرت عنه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهه التحرير العربية والجبهه الشعبية — القيادة العامة — وجبهة النضال الشعبي وممثلين من المنظمات الاخرى بما فيهم يسار حركة فتح ، وعدد كبير من المستقلين .. بعد ذلك بدات محاولات جديدة لتمييع موقف المجلس من مسالة حضور مؤتمر جنيف ، وذلك بالدعوة لتاجيل بحث هذا الموضوع الى دورة قادمة (استثنائية) تعقد عندما توجه الدعوة لحضور مؤتمر جنيف رسميا ..

القوى الثوريّة الفلسطينية داخل المجلس الوطني تتصدى لمحاولات استجرار المقاومة الى التسوية

تفاصيل مناقشات المجلس لتقرير اللجنة التنفيذية

ومن الواضح ان هذه المحاولات الجديدة تسعى الى تجنب ان يخرج المجلس الوطني الحالي بقرار يلزم بعدم المشاركة في مؤتمر جنيف ، وعلى امل ان تكون الامور اسهل في الدورة القادمة ، اعتمادا على تطورات الوضعين العربي والفلسطيني .

وقد تصدت القوى الثورية الفلسطينية داخل المجلس لهذه المحاولات الجديدة وفضحت مراميها ، وطالبت بوجوب ان ينخذ المجلس خلال دورته الحالية موقفا ثوريا واضحا من هذا الموضوع .

وكان من ابرز الذين تحدثوا في هذا الاتجاه مندحين لمحاولات التمييع الجديدة الرفيقان ابو علي مصطفى وابو ماهر من الجبهة الشعبية ، وقد ركزا في تعقيبهما على اطروحات التمييع التي خرج بها المقطع للمشاركة في التسوية ، وركزا على مدى ما تعلقه جماهيرنا الفلسطينية على هذا المجلس من امال ، بعد ان حرى تاجيل انعقاده اكثر من مرة .. واوضحا مدى خطورة الا يخرج المجلس في دورته هذه بموقف ثوري واضح ، ومدى ما يعكسه هذا على الوضع الجماهيري من شتت وبلبلة .. في الوقت الذي تحتاج معه الثورة الى اقصى ما يمكن من الالتفاف الجماهيري لتتمكن من التصدي لخطورات المرحلة الراهنة .

وقد اكدا ان تمييع الموقف في الدورة الحالية، هو تاجيل اخر للمجلس الوطني وعملية تحايل مقصودة على ارادة الجماهير وتطلعاتها .

وفيما يلي عرض مفصل للمناقشة التي دارت حول البيان السياسي للجنة التنفيذية :

● بعد ان تلا ابو اللطف البيان السياسي كان اول المتحدثين عاروق الحسيني (مستقل) وقد طرح مجموعة من التساؤلات ، كان من ابرزها ترجيح احتمالات فشل التسوية السلمية. وقد تساءل عما اعدت قيادة منظمة التحرير لمواجهة هذا الاحتمال .

● تلاه بعد ذلك عربي عواد الذي ضم الى المجلس الوطني في الدورة الحالية ، وهو من الحزب الشيوعي الاردني ، فتحدث باسم الجبهة الوطنية في الارض المحتلة ، فطرح صورة عن الداخل اعتبر فيها ان العمل هناك يتركز فقط بقيادة الجبهة الوطنية ، وتناسى بشكل مطلق دور المنظمات الفدائية والكفاح المسلح .

كما هدد موقف الجبهة الوطنية بانه مع الذهاب الى جنيف ومع ضرورة اقامة الدولة الديمقراطية بنهج ديمقراطي مقرر (؟). وعلق قائلا ان ميزان القوى قد طرا عليه تغيير هام لصالح نضالنا بعد حرب تشرين ، فعلى الساحة الفلسطينية حصل نهوض جماهيري متعاظم في الضفة والقطاع (متجاهل الارض المحتلة عام ١٩٤٨) ؟ كما ازدادت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية .

اما في المجال العربي فقد شدد على : وحدة الصف العربي واستخدام سلاح النفط والصداقة العربية السوفياتية ومتانتها . كما طالبه بضرورة واهمية التنسيق مع دول المواجهة دون ان تؤثر السلبيات على عملنا ووحدتنا الوطنية .

هذا وقد اعتبر ان مؤتمر جنيف هو ميدان صراع ولا بد من التعامل معه .

وادعى ان شعبنا مصر على اقامة « سلطته الوطنية » !

المبعدون يحملون على عربي عواد :

وقد تعرض عربي عواد لحملة عنيفة من قبل المعدين الاخرين الذين ضموا الى المجلس . وخاصة من قبل السيدين جواد صالح وعبد المحسن ابو ميزر ، ومن عدد اخر من الخطباء.. وقد اعتبروا ان كلامه هذا لا يمثل وجهة نظر الجبهة الوطنية في الارض المحتلة ، وانما يمثل وجهة نظر الشيوعيين الاردنيين فقط .

● ثم تحدث عبد الرحمن غنيم فاستبعد نجاح التسوية وطالب بتعزيز دور جيش التحرير ودعمه وتهيئته على اساس ان حربا اخرى ستندلع ، ولا بد ان نحدد مطالبنا على الساحة العربية حتى لا يجري اي مس بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وقال ايضا : ان النقاط العشر لا تعطي الضمان بان قيادتنا في المستقبل لن تواجل الوضع الصعب الذي واجهته بعد حرب اكتوبر مباشرة .

● وتحدث احمد صدقي الدجاني فقال ان القضية بالنسبة لنا هي تحرير كل ارضنا والمستقبل معنا ، والهدف هو التحرير لكن بلوغه لا يمكن ان ياتي الا على درجات والحديث عن فلسطين الديمقراطية لا بد وان يتعمق لنعطي جوابا عن المشكلة اليهودية التي لم تكن سببا في وجودها .

اما عن المشاركة في مؤتمر جنيف فقال : ان هناك تعجلا في طرح الموضوع واكد على اننا يجب الا نعترف بالكيان الصهيوني .

● وتحدث ايضا عبد الجواد صالح فقال : يجب ان نتناضل من اجل « السلطة الوطنية الديمقراطية في الارض المحتلة » وهي ليست معروضة علينا على طبق من فضة .

كما طرح اهمية التوجه الى العمل في داخل الارض المحتلة . اما عن النقاط العشر فقال : انها هي المعبرة عن وجهة نظر جماهير الارض المحتلة .

● اما بهجت ابو غربية فقد ناقش النقاط الواردة في التقرير السياسي ، واعتبر ان التقرير تناسى كثيرا من النقاط الهامة . وطالب بتحديد ماهية الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، كما طالب بالعودة الى المنطلقات الاولية للثورة الفلسطينية وبالتصدي للتسوية من اجل احباطها .

اما عن ميزان القوى فقال انه تحول لصالحنا بسبب الصراع وان استمرار الصراع بالتالي هو الذي سوف يمكننا من ان نصل هذا التغيير الى مداه ، وبالتالي فان مصلحتنا تكمن في استمرار الصراع وليس في تهدئته . لان ما حصل حتى الان غير كاف للحصول على هدف مرحلي دون المساس بالهدف البعيد .

اما عن النقاط العشر فقال انها تقع ضمن اطار التسوية مما سيؤدي الى التفريط بحقوقنا ، ولا يجوز ان نقبلها بشكلها الحاضر ، ويمكن فقط ان تصلح كاساس للبحث .

● بعد بهجت ابو غربية تحدث فاضل زيدان (مستقل) فقال ان النقاط العشر تتناول قضية اساسية وهي اهداف شعبنا حسب ميثاق منظمة التحرير .

وتساءل اين ستكون السلطة الوطنية وعلى اية ارض .. وقال ان هذا الموضوع لا يجوز البحث فيه الان .

● ثم تحدث الرفيق ابو علي مصطفى (الجبهة الشعبية) فطرح وجهة نظر الجبهة مؤكدا على اهمية هذه الدورة لانها تواجه ظرفا سياسيا جديدا بعد حرب تشرين . وركز على ضرورة عدم الفصل بين مقدمات تلك الحرب وبين نتائجها ..

وقد اشار الى ان الثورة قد صمدت واستمرت رغم كل الضربات والمؤامرات التي تعرضت لها، واشار الى انها لم تصل بعد الى مرحلة تحرير الارض كلها، تمكنت من نضال الشعب الفلسطيني من اجل تحرير وطنه .

واشار الى انها كانت المحرك للحالة الثورية في المنطقة بعد فشل كل المؤسسات السياسية قبل حزيران .

واشار ايضا الى ان المقاومة الفلسطينية لم تواجه مشاريع التسوية للمرة الاولى وقد اكد البرنامج السياسي الذي وضع قبل حرب تشرين الى ان محاولات التسوية كانت موجودة دائما امام الثورة .

وطالب بضرورة النضال من اجل احباط التسوية ، وان اول خطوة نضالية على طريق تحقيق هذا الهدف هو الامتناع عن المشاركة فيها. وركز على ضرورة رفض مؤتمر جنيف ، وكذلك رفض القرار ٢٤٢ بجميع بنوده وليس فقط لانه يتعامل في احدى فقراته مع مسالة الشعب الفلسطيني كمسالة لاجئين .

كما تحدث الرفيق ابو علي عن وجود عقبات امام التسوية منها التباين بين الموقفين السوفياتي والاميركي .

وقال ايضا ان الانظمة العربية استفادت من حرب تشرين بحيث اصبحت تتحدث عن موضوع التسوية والتفاوض في مؤتمر السلام بكل صراحة . كما ان دول النفط الرجعية استفادت من دورها لتغطية التناقض بينها وبين الجماهير.

اما على الصعد الفلسطيني فقد ظهر اتجاهان بعد الحرب :

الاول : يرى ان التسوية تصعوبة وان القوى الساعية اليها تطلب وجود طرف فلسطيني شرعي معها وبالذات حركة المقاومة ، لتدجينها والخلاص منها كاداة تعصر في المنطقة ، وهذا الطرف يرى انه من الضروري ايجاد برنامج متصادم مع التسوية .

والثاني : يقول ان هناك شكلين للتسوية : شكل امبريالي صهيوني رجعي ، وشكل سوفياتي عربي ..

واذا كان لا بد من ايجاد وحدة بين الموقفين فان ما ظهر من التسوية حتى الان يؤكد طبيعتها الامبريالية ، وبالتالي مناحة امكانية التوصل الى برنامج موحد لمقاومتها .. وليس للذهاب الى جنيف .

وهذا البرنامج لا بد له من ان يكون واضحا لا لبس فيه ولا يحمل الا تفسير واحد .. اذ لا بد من تحديد موقف واضح من القرار ٢٤٢ ومن التفاوض ومؤتمر جنيف والسلطة الوطنية ولا بد من تحديد وسائل النضال .

اما عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فليس هناك حقوق مشروعة وحقوق غير

> يا جماهيرنا الصامدة:
> تيقظي، تسلحي،
> قاتلي من أجل
> استمرار الثورة

مشروعة .. ولا بد من تحديد حقوق الشعب الفلسطيني بشكل واضح ايضا .

ثم ماذا عن النظام الاردني ذي الطبيعة المعادية جذريا للشعب الفلسطيني والاردني ؟ فلا بد ان نكون علاقتنا معه علاقة مقاوم وليس علاقة تزاحم على التسوية . وان البرنامج السياسي لمنظمة التحرير يحدد كيفية الصراع مع هذا النظام .

اما عن الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني فهذا ليس هبة او منة بل هو حق اكتسبته المقاومة بالاف الشهداء وبالكفاح المسلح ، ولا يجوز ان يكون مظلة لتغطية مواقف معادية للثورة ومضحية بقضيتها .

● ثم تحدث الدكتور سعيد حمود فدعى الى ان يكون الحوار مسؤولا ، وقال ان السؤال المركزي هو ان هناك تسوية توضع موضع التنفيذ . فما الذي يمكن ان نعطيه لنا هذه التسوية ؟

ان القرار ٢٤٢ هو من صنع الامبريالية ولم نشترك في صنعه الارادة العربية وحتى لو جرى تفسير الفقرة المتعلقة بمسالة اللاجئين يبقى هذا القرار منضمنا الاعتراف بالكيان الصهيوني وضمان حدوده وامنه .

اما مؤتمر جنيف فهو مؤتمر لتصفية القضية الفلسطينية ولا بد من رفضه .

● وبعده تحدث الدكتور رفعت عودة فرفض النقاط العشر جملة وتفصيلا وتساءل عما هو المقصود من عبارة « كل الوسائط » .. ثم ما هو مفهوم الارض التي ستنسحب عنها اسرائيل؟ وما هو ثمن ذلك الانسحاب ؟

● اما ناجي علوش (فتح) فقال ان هناك محاولات لفرض تسوية ، فهل نرفضها ام نشارك فيها ؟

وتحدث عن التقرير السياسي فقال ان هذا التقرير لم يناقش الاوضاع الفلسطينية والدولية والعربية ولم يشر الى ما نريده بعلى الانظمة العربية ولا ما نريده الامبريالية . وما دمنا لا نعرف هذا كله فلا يمكن ان نعرف ماذا نريد.

ثم تحدث عن «المرحلة» النضال ، فقال لماذا نقصر هذه المرحلة على غزة والضفة الغربية ؟

ورد على ذلك بقوله اذا كان موضوع «المرحلة» النضال هو قرار مجلس الامن فهذا موضوع اخر غير مرحلة النضال . انه المشاركة في التسوية، التي هي تسوية امبريالية تصفوية .

اما حقوق الشعب الفلسطيني فهي في ان يقيم سلطته فوق ارضه كلها . ثم سخر من المحاولات التي تبيض وجه الامبريالية الاميركية وكيسنجر ، وتساءل هل يمكن ان يتم التحرير بالتعايش مع الامبريالية التي لا تحاول فقط ضرب الثورة الفلسطينية وانما ايضا كل القضية العربية ؟

وبعد ذلك ركز على النقاط التالية :

١ — التمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني .
٢ — رفض القرار ٢٤٢ ورفض قرار التقسيم
٣ — رفض اي تساوم او تفاوض مع العدو .
٤ — ليس هناك حقوق راهنة وحقوق تاريخية ، واستخدام هذا الاصطلاح يهدف الى تصفية الحقوق الوطنية .
٥ — التقرير لا يحدد موقفا من النظام الاردني الذي يجب النضال من اجل اسقاطه واقامة حكم وطني ديمقراطي على انقاضه .
٦ — التسوية الراهنة تهدف الى تصفية القضية الفلسطينية . ولا يمكن ان نقبل بها .
٧ — ان نهاية الصراع لا يمكن ان تاتي بغير انهاء الوجود الصهيوني فوق الارض الفلسطينية.
٨ — ان شعبنا قام بالعديد من الثورات ، وحتى لو انحرفت هذه القيادة فان ثورات اخرى ستظل تشتعل .
٩ — الصهيونية تعيش حالة من التخبط وعلينا ان نزيد الصراع لا ان نوقفه . ثم تساءل هل نستطيع ذلك ؟ واجاب نعم نستطيع وذلك بـ :

ا — التمسك بالميثاق الوطني .
ب — اعادة تنظيم قواتنا بما يكفل نضالها الاستمرار والتصاعد .
ج — ان نضع برنامجا محددا لاسقاط النظام الاردني .
د — ان نحافظ على استقلالية ارادة الثورة النابعة فقط من ارادة جماهيرنا .

تحدث شفيق الحوت، رئيس مكتب منظمة التحرير في بيروت ، فكان من اكثر المتحمسين للمشاركة في التسوية ، وحاول استغلال « فصل القوات » على الجبهتين المصرية والسورية ، ليشكك ببقاء امكانية تحرير فلسطين ، ومما قاله ان مهمة التحرير الكامل هي مهمة عربية قومية .. والثورة الفلسطينية ليست اداة التحرير وانما اداة تمهيد على طريق التحرير . وعليه فلا يجب ان يكون الصراع الفلسطيني — العربي — الاسرائيلي محصورا في الطرف الفلسطيني وحده .

واردف قائلا اننا الان اما وضع جديد ، ومن الضروري ان نتساءل كيف سنتعامل معه .

وقد اكد تقيه الطلقه بقيادة المنظمة وطالب علنا بالذهاب الى جنيف ، مبررا ذلك بانه من اجل ان نسمع العالم ما نريد !! (وكان العالم لا يسمعنا الا من خلال المؤتمرات ، يا ترى كم هي المؤتمرات التي عرض فيها ما نريد ، ولم يسمع اليها العالم ؟) ..

● ثم عقبه ماروق الحسيني فدعا محددا الى حشد كل الطاقات الفلسطينية من اجل مواجهة التحدي المصيري .

● بعد ذلك تحدث الدكتور يوسف صايغ ، فقال ان رفض القرار ٢٤٢ لمجرد كونه يتعاطى مع القضية الفلسطينية كمسالة لاجئين ، هو انحراف ، وتغافل عن حقيقه ان هذا القرار ينضمن بالاضافة لذلك ، الاعتراف بالكيان الاسرائيلي وضمان امنه وحدوده وانهاء اى حالة نزاع معه .

ثم اكد على ان المجلس الوطني هو اعلى سلطة فلسطينية وانه بالتالي لا بد من ان يتخذ قرارات واضحة وحاسمة .

اما عن التسوية السياسية ، فقال انها لاتحل مشكلة الشعب الفلسطيني بل تصفي قضيته .. وما يسمونه بـ « السلطة الوطنية » سيكون ثمنه الاعتراف القانوني والعملي بوجود اسرائيل كما تساءل ، هل سيكون مردود المشاركة في التسوية معادلا للكلمة ؟

اما الحديث عن المرحلية ، فما هو الا حديث لاخفاء ان المشاركة في التسوية لن تكون غير المحطة النهائية التي لا يمكن حتى — ضمن المعطيات الحالية — بانة ولادة ثورية جديدة .

وفي الختام دعا الى ما يلي :

١ — النضال من اجل افشال التسوية ، وليس الدخول والمشاركة في صنع قرار التصفية.
٢ — ديناميكية التحرك الذي يجب ان ياخذ معين الاعتبار :

ا — قدرتنا على تصعيد النضال .
ب — ان موقف الامبريالية لم يتبدل من قضيتنا مطلقا .. وما يقال عن هذا الموضوع ما هو الا تخدير .
ج — ان الموقف الاسرائيلي لم يتبدل ايضا ، وسوف يعيد العدو الكرة من اجل تصحيح ما ظهر لديه من اخطاء .

اما عن المستقبل فقال :

١ — لا بد من تصعيد الكفاح المسلح .
٢ — اسماع العالم صوتنا يكون من خلال ثورتنا ، ونضالنا من اجل ازالة هذا الجسم الغريب من وطننا .

> الجبهة العربيّة لقوى الثورة طريق للوقوف بوجه جبهة الرجعية والمستسلمين

٣ — الاصرار على قومية المعركة .
٤ — الاصرار على صيغة واضحة لرفض المشاركة في التسوية ، والتاكيد في القرار الفلسطيني على ان وجود اسرائيل يعني نفي وجود فلسطين .
٥ — ان الارادة الذاتية للثورة والجماهير هي الاساس في تحديد الطريق وحتى النتائج .

● هاني الحسن بدا حديثه بالقول ان وجود طرفين في المقاومة هو في اساسه وجود طرف متفائل .. وطرف متشائم ...

اما عن حرب تشرين فقال ان السادات وفيصل قد انفقا عليها من اجل تحريك الاوضاع ، في حين كانت سوريا طموحة للتحرير .. ورغم ذلك كانت الحرب انتصارا عربيا وخلقت حقائق جديدة .

اما عن الموقف فقال ان المقاومة تواجه ظروفا موضوعية وظروفا ذاتية ، بالنسبة للظروف الموضوعية لسنا في لحظة قادرين فيها على تحديد الهدف ، ولا الاسلوب ، ولا يجوز ان نهمل المتغيرات . والايمان بان الاستعمار نمر من ورق يجب ان يولد الايمان بان هذه المتغيرات هي من مصلحتنا .

ثم خلص الى القول : ان الوقوف على الارض هو مبدأ من مبادىء الانتصار .

اما عن المستقبل فقال ان محمل الوضع يسير في صالح الامة العربية ، واردف قائلا :

١ — لا بد من تحديد موقف من حنف .
٢ — هناك مشروع سلطة في الضفه الغربية، والموقف الاميركي هو ان تكون هذه السلطة رجعية كما يستهدف من نشب النظام الاردني وانهاء المقاومه في لبنان .

وعليه فالسلطة الوطنية يجب ان تكون لمواجهة السلطة الرجعية التي تسعى لها الامبريالية لحماية النظام الرجعي الاردني الذي هو اسرائيل الداخل ..

وبالنسبة لهدف تصفية المقاومة في لبنان فقال ان التحالف الفلسطيني — السوري كفيل بان يحسن ظروف تواجد المقاومة في لبنان .

● عصام عبد اللطيف (عن الديمقراطية) حدد موقف منظمته المرتكز على الدعوة للتعامل مع الواقع الجديد ، وضرورة الدخول في حلقة الصراع السياسي والتعامل معها .

هذا وقد انسحب الطلب اعضاء المجلس عندما بدا عصام عبد اللطيف القاء كلمته ، حتى تساءل البعض عما اذا كان الذين بقوا في الداخل يشكلون النصاب القانوني لاستمرار الجلسة .

● ثم تحدث سامي عطاري (الصاعقة) ، فقال ان الثورة قد انشغلت بمناقشة الموقف السياسي واهملت الموقف العسكري ، عليه فلا بد لها من دراسة امكانية تقوية وتطوير امكانياتها العسكرية والقتالية .

اما عن القرار ٢٤٢ فقال انه يخاطب الانظمه العربية وليس لنا علاقة به . ومشاركتنا في المعركة السياسية يجب ان تحكمها ضوابط تمنع تصفية المقاومة والثورة . ثم قال : نحن ضد المشاركة في امة تسوية تستهدف تصفية قضية شعبنا .

ثم تعرض لمسالة تحديد حقوق الشعب الفلسطيني ، فقال ان مطالبة الشعب الفلسطيني بتحديد حقوقه يجب الا يعني عدم الالتزام من قبل العرب بالدفاع عن تلك الحقوق .

ثم قال ايضا : لا يجوز لاحد ان يبت في تقرير مصير الشعب الفلسطيني سوى الشعب الفلسطيني . وان القيادة الحالية لا تستطيع ان تبت في ذلك .. وعلى المجلس الوطني والقيادة الحالية ان يقرا الحق الطبيعي لتقرير المصير .

كما شدد على ان النضال المرحلي يجب ان يكون خطوة على طريق الهدف الاستراتيجي . اما المعركة السياسية العربية فتدور حول اجبار العدو على الانسحاب من اراضي ٦٧ ، ومن الضروري ان يجري حوار بين المقاومة وبين الانظمة المعنية . كما رفض المشاركة الفلسطينية في مؤتمر جنيف على اساس القرار ٢٤٢ . وطالب بالبقاء خارج محاولات التسوية المبذولة حاليا طالما هي قائمة على اساس ذلك القرار . في نفس الوقت دعا الى وجوب عدم عرقلة جهود الانظمة العربية السامية لاستعادة اراضي ٦٧ .

ولخص الموقف في النهاية بما يلي :

١ — الوقوف ضد التسوية الهادفة لتصفية القضية .
٢ — المرحلة الحالية مناسبة لتصعيد الكفاح المسلح .
٣ — رفض علاقة التناقض مع النظام الاردني، لان صراعنا معه هو صراع ميداني تناحري .
٤ — حق منظمة التحرير في تمثيل الشعب الفلسطيني وحقها في الحصول على قواعد امنة في الضفة الشرقية وحقها في قيادة جماهيرنا في الضفة الشرقية .
٥ — المشكلة الحالية هي من يحكم الشعب الفلسطيني في الضفتين معا .

ثم اكد على النقاط التالية :

١ — رفض اية تسوية اساسها القرار ٢٤٢ .
٢ — التمسك بشعار الدولة الديمقراطية ، واية مكاسب مرحلية يجب بالضرورة ان تكون باتجاه تحقيق هذا الشعار .
٣ — مطالبة الدول العربية بتفسير القرار ٢٤٢ على اساس :

عدم الاعتراف ، عدم منح الشعب الفلسطيني من الاستمرار في النضال ، عدم الاعتراف بالحدود الامنة ..

٤ — قيادة الجماهير على اساس الميثاق الوطني .
٥ — ضرورة قيام الجبهة الوطنية الاردنية والفلسطينية لاسقاط النظام الاردني .
٦ — المساهمة في الوحدة العربية .
٧ — العمل على احباط التسوية .
٨ — على المنظمة ان تعود الى المجلس الوطني القادم عند محاولتها اتخاذ القرار .